

المؤسسة الصحفية الأردنية  
Jordan Press Foundation

الرقم: ١٦٥٠ / ٧ / ٦  
التاريخ: ٢٠١٢ / ٥ / ١٤

للمفوض  
- الموصى  
- الموصى  
٥ / ١٦

السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين

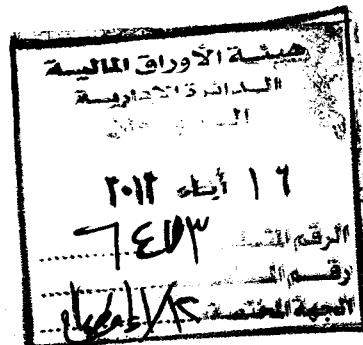
تحية طيبة وبعد،،،،

نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس والعشرون  
للمؤسسة الصحفية الأردنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس قسم المساهمين  
تماره شريك

JORDAN PRESS FOUNDATION  
المؤسسة الصحفية الأردنية  
الرأي  
Jordan Time



THE JORDAN TIMES

الرأي الإعلانية



- الدائرة المالية  
- الصادر



# المؤسسة الصحفية الأردنية Jordan Press Foundation

1

## محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس والعشرون لشركة المؤسسة الصحفية الاردنية المنعقد بتاريخ 2012/4/19

عقدت الهيئة العامة لشركة المؤسسة الصحفية الأردنية " الرأي " اجتماعها السنوي العادي السادس والعشرون في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2012/4/19 في قاعة محمود الكايد بمركز الرأي للدراسات برئاسة السيد سمير الحيارى رئيس مجلس الإدارة وحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة السيد نضال الصدر.

في بداية الاجتماع رحب السيد سمير الحيارى رئيس مجلس الإدارة بمندوب مراقب الشركات وبالحضور وأعلن افتتاح أعمال الاجتماع .

ثم أعلن السيد نضال الصدر مندوب مراقب عام الشركات عن اكتمال النصاب القانوني لعقد الاجتماع حيث بلغ عدد الحضور 50 خمسون مساهماً من اصل 1581 مساهماً يحملون 7.224.853 سهماً بالاصالة و 327.297 سهماً بالوكالة وبمجموع 7.552.150 سهماً ويشكل ما نسبته 75% من اصل رأسمال الشركة البالغ عشرة ملايين سهم .

كما حضر الاجتماع النصاب القانوني لاعضاء مجلس الإدارة وهم السادة :-  
عزمي الكايد ، ينال البسطامي ، نصوح المجالي ، زيدون أبو حسان ، ريم ابزاخ ، علي الصمادي .

وكذلك حضر السيد محمد الكركي مندوباً عن مدققي حسابات الشركة " ارنست ويونغ " وتم التاكيد من انه تم ارسال كافة الدعوات والنشر في الصحف واحدى الوسائل المرني وبهذا يكون الاجتماع قانونياً وأية قرارات تصدر عنه قانونية .  
ثم عين رئيس الاجتماع السيد خالد حياصات كاتباً للجلسة والسادة سمعان البوري و د.سمير قطامي مراقبين .

وبعد ذلك بدأ الرئيس بعرض الأمور المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وكانت كما يلي :-

### 1. تلاوة وقائع جلسة الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/17 :

تلا كاتب الجلسة محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 2011/3/17.

### 2. الاستماع الى تقرير مجلس الاداره والخطة المستقبلية ومناقشتها :

عرض رئيس الاجتماع على الحضور تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن اعمال المؤسسة لعام 2011 والذي وزع على المساهمين مع الدعوات الموجهة إليهم ، وقد وافقت الهيئة العامة على اعفاء كاتب الجلسة من تلاوته كونه وزع على المساهمين .

### 3. الاستماع الى تقرير مدققي حسابات الشركة ومناقشتها :

تلا السيد محمد الكركي مندوب شركة " ارنست ويونغ " تقريره عن حسابات الشركة لسنة 2011 ، وعرض الرئيس التقرير للمناقشة حيث وافقت الهيئة العامة على مناقشته ضمن حسابات المالية للشركة وتقرير مجلس الادارة .



# المؤسسة الصحفية الأردنية

## Jordan Press Foundation

### 4. مناقشة البيانات الحسابية الختامية عن سنة 2011 :

عرض رئيس الاجتماع مناقشة البيانات الحسابية الختامية للشركة ، وتقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتقرير مدققي حسابات الشركة ، بشكل موحد حيث وافقت الهيئة العامة على ذلك وكانت المناقشات كما يلي :-

- السيد منصور النابلسي:

استوضح السيد منصور النابلسي من مندوب ارنست ويونج عن سبب عدم وجود إيضاح للأطراف ذات العلاقة في المعاملات وأرصنتها وهذا مخالف للمعايير ، وأضاف أن الذمم زادت بمبلغ 6.600.000 مليون وستمائة ألف دينار، راجيا الإيضاح ، كذلك استفسر عن المزايا والمكافآت الواردة في تقرير مجلس الإدارة صفحة 27 وصفحة 28 والتي تختلف عما وردت في صفحة 58، كما استفسر عن وجود قطع الغيار والمخصصات الموضوعية لها وعن مدى الحاجة لها بعد تركيب الماكينة الجديدة ، كما استفسر عن المبنى الجديد ومن الذي بناه وكذلك الأمر بالنسبة للماكينات وهل تمت الإحالة حسب الأصول القانونية، واستفسر أيضا عن الأرباح والأوراق من الذي يشتريها ومن هي اللجان وهذا فيه تسبب رهيب عندنا في الاموال وفيه فقط 3 اشخاص يمتلكون 50% من ديون الجريدة اين مجلس الادارة والاعضاء الذي يجب ان يرفع لهم تقرير؟ ما هي الاجندة التي تأتي لهم كل اسبوع للمجلس لمعرفة الذي يحصل في الجريدة؟ لقد خسرت 2 مليون دينار نتيجة 3 اشخاص، واحيل مدير الاعلانات للمحكمة وبذل من الاحالة للمحكمة يجب ان نعرف اين المدير المالي واين مدير التدقيق؟ فكل اعلان ينشر في الجريدة يجب ان يكون معه طلب نشر ولماذا لم ينفق كل اسبوع والجريدة في غياب ولا احد يتابع ويوجد 7 سبعة مليون دينار للجريدة في البنوك واحصل على 42 اثنان واربعون الف دينار كيف هذا؟ والجرائد المعادة باي سعر تباع للمصانع انه يوجد تسبب حيث كان سهم الراي من 12 - 16 دينار وهو اعلى من سهم البنك العربي واين أصبح السهم الآن؟ وان الجريدة يملكها 3 اشخاص هم الضمان الاجتماعي والمساهمين والبنك العربي واريد ان اسأل الضمان الاجتماعي سؤال ان اموال الضمان الاجتماعي هي اموال الشعب وليست اموال الحكومة والحكومة مسؤولة عن اموال الشعب واذا كانت الحكومة حارسة لاموال الشعب فالحكومة هي التي يجب ان تحال الى لجنة الفساد وما بسمع الا عينوا فلان وعينوا فلان بدون شهادات علمية ووزير الاعلام على الحكومة وليس على الراي ويتناسى ان هذه شركة عامة لجميع الناس ويستطيع اصغر مساهم ان يقاضيهام اما انا فلدي 2 مليون دينار واعيب على مجلس الادارة عندما يأتي وزير الاعلام الحالي يعين مدير الراي وبعد 3 شهور ينهي خدماته وهذه مؤسسة مساهمة عامة وهذه اموالنا واذا ارادت الحكومة ان تسيطر لماذا لا الراي المستوي المؤسسة بالكامل؟ وانا اسمع ان هناك تعيين لرئيس التحرير للراي كما اقترح ان يكون رئيس التحرير مغسل اموات لان الجريدة اصبحت جريدة اموات فاصبح كل واحد فينا يقرأ لكل الكتاب الا جريدة الراي لان عين الكتاب على الحكومة كي تصبح وزراء او وزراء سابقين ليعودوا مرة ثانية اين الخبر في جريدة الراي وكل واحد يشتري جريدة الراي لمعرفة من الذي مات والافضل ان احضر مغسل اموات واعينه رئيس تحرير للراي والان تفضلوا علينا بتوزيع ارباح بنسبة 20% والضمان يعين موظفين سابقين يبصم ويمشي أصبحت الراي مباحة للجميع، واريد من المدير المالي ان يجيب على كل الاسئلة ونريد من الصحفيين ان يكون لديهم الشجاعة ليكتبوا، ونريد ان يكون هنالك لجان تشكل ، ونحن نتفائل بالسيد سمير الحياي رئيس مجلس جديد ولكن لا يقول لي اختصر ، ونريد ان نعرف اين

# المؤسسة الصحفية الأردنية

Jordan Press Foundation

الاموال ذهبت واين السرقات، واود ان ابين ان احد الاشخاص اخذ مليون دينار وكان موظف في الراي واقول عن نفسي لن ابرء ذمة مجلس الادارة على كل البنود اريد ان اري اين الاموال ذهبت، وانا اقول ان لا تعين الحكومة رئيس تحرير الا بموافقة اللجان المشكلة من قبلكم، والضامن لنا هو الاصلاح وجلالة الملك يقول انا ضامن للاصلاح والذي انجح الراي سابقا عندما قال دولة مضر بدران ارفعوا ايديكم عن الراي.

- السيد سعد حدادين:

تحدث السيد سعد حدادين وقال املك 1000 سهم واوايد ما قاله السيد النابلسي كاملا وتعقبيا على ما قاله النابلسي انه يوجد 7 ملايين في البنوك وفوائدها 42 الف ويحسبه بسيطة عندما نضربها في 2% يكون الناتج 140 الف دينار فوائد ، وفي صفحة 39 يوجد عمولات بنكية 165 الف دينار بدي افهم ما هي هذه المصاريف وزادت المصاريف الادارية العمومية عن العام الماضي بنسبة 50% حيث كانت مليونين اصبحت 4 ملايين ، اما الرواتب والاجور والمنافع اخرى عبارة عن تكلفة اصدار الصحف زادت 31% ، مصاريف ورواتب ومنافع الاخرى زادت 32% ، ولاحظت انه يوجد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها 700 الف دينار والعام الماضي لا يوجد اي ديون اريد معرفة ذلك؟

السيد محمد خليل الناجي:

قال لو فتحنا صفحة 24 نلاحظ ان تطور اجمالي الربح من عام 2007 ولغاية 2011 في النازل بشكل كبير جدا، وتطور ايرادات الاعلانات التجارية تراجع حوالي الربع ليتناسب مع الارباح الموجودة ، وتطور المبيعات بالدينار تراجع، والارباح الموزعة في النازل ، وفي سنة 2010 لم تاخذوا الديون المشكوك في تحصيلها لرفع نسبة الربح وتعطوا علاوة 60% وعندنا احتياطات 5 مليون دينار وارباح مدورة 9 مليون دينار وبالامكان ان نعطي ارباح تساوي العام الماضي ، ما هو الدين وما هي اعمارها اذا كان طويل فهو ميت وما هي القضايا المرفوعة؟ ولكم واحد معطى هذا الدين؟ واين القيمة العادلة؟ وحسب القوانين المحاسبية العالمية تقييم قيمة الموجودات الثابتة للشركة اين القيمة العادلة ؟ وعندنا فوائد مالية وعندنا 5 مليون احتياطي خاص ونستطيع ان نوزع اكثر من 20% .

السيد سامي الزبيدي:

الراي انني باسم كل زملائي في جريدة الراي نويد كل حرف وكل فاصلة قالها السيد منصور النابلسي لانه كان يعبر ليس فقط المساهمين والذين يبحثون عن ربح نظيف وشريف ولكن يبحثون عن صحيفة نظيفة تحترم الراي العام الاردني ومسيرة الاصلاح الاردني فكل حرف قاله السيد النابلسي يعبر عن ضمير كل صحفي في جريدة الراي واود ان اتلوا عليكم بيان الفريق الصحفي في جريدة الراي واذا كان هنالك وسائل اعلام غير جريدة الراي عندما يقوم وزير اعلام بعقد صفقة مع نقيب صحفيين على تمرير قانون المطبوعات والنشر مقابل تعيينه بمبلغ عالى على حساب المساهمين ويستحدث له منصب غير موجود في قانون المطبوعات والنشر فساد سياسي يرتقي الى الخيانة الوطنية ، واريد ان اقرا البيان باسم الزملاء في صحيفة الراي وقد تلا السيد الزبيدي البيان الصادر عن الصحفيين في جريدة الراي. طلب السيد سمير الحيارى رئيس المجلس من السيد الزبيدي تسليمه البيان لتوزيعه على الزملاء إلا ان السيد الزبيدي اصر على ذلك وتلا البيان.

## المؤسسة الصحفية الأردنية Jordan Press Foundation

السيد عبدالكريم الوحش:

عظفا على المذكرة التي دعى اليها واقترحها السيد منصور النابلسي اقترح ان نضمنها ما يلي وهو جزء من ادعاءات وجود صفقة ايضا هناك وجود اشياء مسكوت عنها وهي تعديل عقود برواتب عاليه لاشخاص داخل المؤسسة يجب ان تضمن ايضا عنما نريد ان نتكلم عن حملة تطهير داخل المؤسسة وبدي اذكر انه يوجد 35 يوم قضيناها في الخيمة وبين كنتوا انتم اجيوني والزملاء الذين تكلموا كانوا من قادة الاعتصام ولكن اسال وبين كنتوا اتنوا والراي التي عليها الان الفضل لنا نحن وليس لكم ابناء هذه المؤسسة التي افينا حياتنا فيها على مكاتبها حتى اسرنا وحياتنا الاجتماعية سقطت فيها واقول ضمنوا تعديل العقود وبرواتب ضخمة نتيجة هذه العقود ويوجد قضايا مرفوعة على المؤسسة الان وتقدر قيمة المطالبة فيها نحو 500 ألف دينار ، ويوجد رقم 151 ألف في داخل التقرير المالي كلفة قضايا مرفوعة على المؤسسة ولا تضمنوا ان المحامي ولا احب ان اعرف من هو المحامي لانه لا يمكن يخدرني ، واود ان اتكلم في نقطة ثانية انا احارب في راتبي عندما اطالب في تعديل رواتب والظلم عندما يعم يصبح عدالة ولا اتكلم عن نفسي بل اتكلم عن زملائي من باب الاتصاف ان تحول الى مجلس الادارة في الوقت الاخرين تاتي تحت ادعاء الصفقات التي تتحدثوا عنها انه يوجد عقود يتم تعديلها وبرواتب ضخمة لماذا يسكت عن هذا ويتم الحديث باتهامات ولو كان الشخص المعني الذي ذكر اسمه الان وانا لا اتحدث عن الحكومة لانه ما يعني ما يعني وزير الاعلام والذي يعني الشخص الذي اتهم وهو بريء من هذا الامر وكان احد قادتنا في داخل المؤسسة وكان معنا ولم يخذلنا وهدد وتحمل الكثير ولم يرمينا في الشارع.

السيد مازن الجمل:

كان عندي كلام كثير ولكن السيد منصور النابلسي لم يترك لي كلام وكأته عنده توارد خواطر وهذه مؤسسة من أكثر الصحف انتشارا ومبيعا ليس في الأردن فقط بل في المنطقة ولا أعرف كيف يأتي مجلس الإدارة ويسمح لنفسه ويقول للمساهمين ان التوزيع فقط 20% ، ولذلك فأنني أطلب من الهيئة العامة رفض كافة قرارات مجلس الإدارة وعدم إبراء ذمتهم ورفض كافة قرارات مجلس الإدارة بتوزيع مبلغ 20 قرش على سهم أنتم مساهمين بأكبر شركة في الأردن واقترح على الهيئة العامة أن توزع 150% ولا نقبل بأقل من ذلك.

د. سمير قطامي:

أنا سمير قطامي أملك 1500 سهم وأكتب في هذه الصحيفة منذ سنة 1974 ومنعت أخيرا من الكتابة لأنني كتبت عن اللصوص في هذا البلد ، وأحد وكلاء الإعلان منعني وهو يتعرض الآن للتحقيقات ، ليست هذه المشكلة فالمشكلة في هذه الصحيفة التي بدأت بداية طيبة لتكون وجه الأردن الوطني والقومي والصحيفة الفكرية تحولت إلى مزرعة للحكومة والأجهزة الأمنية الذين يكتبون علينا كتاب وموظفين يستنزفون أموالنا نحن المساهمين. أنا سألت عن أحد الكتاب الذي يكتب مقالة واحدة في الشهر ويشتم صدام حسين بعد وفاته بسبع سنوات لأنه كان يعطينا بترول بدون أموال وسألت ماهي وظيفته ؟ فلم يجبني أحد وأنا كمساهم يكلفني 30 ألف دينار شهريا ، هل هذا معقول؟ هل الجريدة تقوم على هذا الأساس؟ هل تنزل التعيينات علينا بالبرشوت ؟ أتسائل ماذا يفعل مجلس الإدارة والضمان الإجتماعي ؟ كنت قبل أيام في اجتماع جريدة الدستور ، وجريدة الدستور دمرت لأن الضمان لا يراقب وأخشى أن يحدث في الرأي ما حدث في الدستور وأنا أؤيد ما قاله أخي منصور النابلسي ولا أريد أن أكرر ، فهذه المؤسسة بحاجة لاتخاذ فوري ولا أعرف كيف يختار الضمان أعضائه مع احترامي للجميع ومن يمثل هؤلاء؟ وكيف تدار الأمور؟ وماذا يراقب ؟ هل يراقب المقالات؟ البعض يقول لي أنا اشتري

## المؤسسة الصحفية الأردنية Jordan Press Foundation

الجريدة فقط للأموال لأنه لا يوجد فيها ما يقرأ ، وبعض الكتاب لا يمكن أن أقبل منهم مقالة توضع على جريدة حائط وهؤلاء يقبضون من الأجهزة الأمنية وأسماؤهم عندي ويفرضونهم على الجريدة ونحن ندفع لهم هل نحن مسؤولون والذي يريد أن يعين فليعين عنده ، واشترينا السهم بخمسة عشر دينارا ومردود السهم قرش واحد مقابل الدينار ، هناك تسبب وهناك فساد وهناك عقود ويقولون محمد يرث ومحمد لا يرث ، وفي إحدى المرات جمعنا المرحوم خليل السالم وقال انه مفروض علينا أن نعين رئيس تحرير عندما أرادوا أن يتخلصوا من المرحوم محمود الكايد ولم نتكلم لأننا كنا نخاف لكننا الآن يجب أن نتحدث بلا خوف ولا يمكن لهذه الحكومة أن تتدخل وتعين كل ثلاثة شهور رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة لأن هذا محسوب على الرئيس الفلاني وهذا محسوب على الوزير الفلاني ولا أدري كيف مر هذا التقرير من لجنة التدقيق فهناك تناقض كبير ، مرة يقول أن الربح مليون وكذا ومرة يقول أربعة ملايين هل يعقل هذا؟ وأنتي على ما قاله السيد منصور بضرورة حماية الرأي وحماية رؤساء التحرير والإدارة من الموظفين والكتاب المفروضين الذين يلحقون بالجريدة اللغات ويأخذون أموالنا . لقد تراجعت إيرادات الرأي حوالي مليون وربع وزادت الكلفة مليونين هل يعقل هذا ؟ وهذا موجود صفحة 40 وهذا لا يقل عن 7% وأرد ذلك للتراجع الصحفي، ولقد تحاليت مؤسسة الضمان على الموضوع وأدخلت لنا شركة راما ماذا تفعل هذه المؤسسة لحماية أموالنا ؟ لقد حققت المؤسسة إيرادات زادت على 26 مليون والأرباح مبلغ بسيط حوالي مليون وربع هل يعقل هذا؟ يوجد 33 مليون علاوة احتياطي واجباري وعلاوة اصدار يمكن أن توزع ويجب أن لا تقبل بعشرين قرش للسهم ويمكن أن توزع لأنها محفوظة ولا أدري أين محفوظة وإذا كنا نقبل بأربعين ألف فوائد سنوية فهذا فساد ويجب أن يقدم للمحكمة، أيضا رواتب ومكافآت الإدارة العليا فيها تناقض والمكافآت والرواتب للإدارة العليا 155 ألف دينار وهذا مبلغ مرتفع ، رواتب الإدارة العليا أيضا تزيد على 130 ألف دينار لشخص واحد وهذه أيضا رواتب مرتفعة فانا استطع أن آتي بمحمد حسنين هيكل برقع هذا المبلغ وأجعل لجريدتي مكانة دولية نحن ندفع رواتب محاباه لبعض الناس ونأتي بفلان لأنه صديق فلان وعلان ، أنا أؤكد ان هذه الاجتماعات يجب أن تتم من خلال المساهمين ويجب أن لا تفرض علينا ، قبل شهور كنت أراجع أحد رؤساء التحرير السابقين وقلت له أريد أن أنبهك لقضيتين يجب أن تبتعد الجريدة عن لسان الدولة والسلطة والحكومة ويجب أن يكون لكم موقف لكي يحترمكم الناس. قال وما العيب أن نكون صوت الحكومة ؟ فقلت له أنا متأسف وانتهى الحديث عند هذا الحد وهذا ليس الاستاذ مجيد عصفور. اما الذم المشكوك في تحصيلها أكثر من مليون دينار كيف؟ هذا السؤال أيضا مصاريف المستحقة غير المدفوعة لا ندري ما هي ؟ هناك قضايا مرفوعة للشركة وقيمتها ضخمة جدا ما هي هذه القضايا؟ نسبة ضريبة الدخل 260 ألف دينار صفحة 40 و948 ألف دينار صفحة 42 ما أدري هذا التناقض؟ كما انه يوجد ايضا قضية فنية وهي ان نسبة الاداري الى الصحفي عالية جدا ونحن نستطيع ان نستغني عن ثلاثة ارباع الموظفين وتصبح الجريدة افضل اذا تخلصنا من الضغط الخارجي واطالب هنا ان نحمي او يحمي مجلس الادارة رئيس التحرير من التدخلات الخارجية ومن الرواتب الخيالية التي تدفع لفلان وعلان الغرباء ، كما استأصل عن الخطة المستقبلية للاستفادة من موقع الراي الحالي ؟فمثلا الموقع التجاري هل تجد هناك خطة للاستفادة من هذا الموقع طالما ان المبنى انتهى وليس هناك وضوح في الأسعار وما شابه ذلك ، وايضا هل تطبق معايير التقاعد على الجميع ام ان هناك فئة تأخذ حقوقا وفئة لا تأخذ ؟

الرأي

JORDAN TIMES

الرأي

مجلة

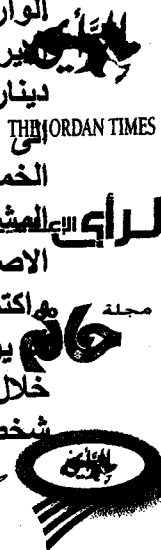


السيد جمال اشتيوي:

لم ارد ان اتكلم في هذا الاجتماع لان البيان الموقع من قبل مدراء تحرير جريدة الراي قد اوفى بالحاجة وهو يعبر عن صوت عريض في الجريدة، ووافق الاستاذ سمير القطامي بجميع ما قاله ولكن يوجد كلمة واحدة اسألتني ارجو ان يتم التراجع عنها وهي حماية رئيس التحرير وحماية رئيس مجلس الادارة للاستغناء عن بعض الموظفين انا اقول نعم الراي فيها حمولة زائدة لكن لا لقطع الارزاق في الراي هذه واحدة الاخرى اين كان المساهمون فعلا عندما كان يتم ارتكاب هذه الاخطاء في الجملة ليس ذنب الموظفين انهم توظفوا لكن هو ذنب جميع المساهمين انهم اذعنوا للحكومات لتدخل وزير الاعلام الحالي والسابق والسابق والذي قبله حتى اصبحت الراي مطية للجميع كل من يعرف ضابط في الاجهزة الامنية يستطيع ان يتحكم في الراي والنتيجة هو ما نشاهدة اليوم على المؤشرات الربحية المؤلمة والمساوية على الراي نحن هنا لم نحضر لكي نتناكف ولكي نشاجر بعضنا بعضا وانما جئنا لنوقف هذه الكوميديا الهزلية التي تجري في الراي والتي تحدث للراي بتدخلات الحكومة السافرة وغير المقبولة ، وعندما تريد الادارة ان تعدل وضع اداري بعشرين دينار او صحفي بخمسين دينار او عامل في المطبعة يعمل ثمان ساعات تقوم الدنيا ولا تقعد ولكن عندما ترغب الحكومة بتعيين اشخاص بستة الاف دينار او سبعة الاف دينار كلفتهم السنوية مائة الف دينار للواحد فان هذا قرارا سهلا يمكن قبوله وتمريرة اما الاستغناء عن اي موظف انا شخصيا اعلن موافقي برفضه رفضا كاملا ، وان الاصل وقف التدهور وايقاف الطارنيين نحن معه وان كل ما ينزل بالقيمة المهنية والخبرية والقيمة الصحفية داخل صحيفة الراي نحن مع رفعة لكن دون ان نمس اي رزق من ارزاق الزملاء ، واذا اردتم ان تضعوا خطة ترشيديية للمستقبل فهذا مقبول ، او مسار تصحيحي للمستقبل هذا مقبول ، او ان نستقدم اشخاص لديهم خبرات مهنية عالية هذا مقبول ، لكن ان تصبح الراي عبارة عن وزارة تنمية اجتماعية فهذا غير مقبول ، وان نفصل ما كان موجود من الزملاء فهذا خطاكم عليكم ان تتحملوه وان لا تعرضوا الى رزق الزملاء قيد انمله.

السيد سليمان هاشم:

قال انا سليمان هاشم امثلك 3411 سهما ، وبناء على قرار مجلس الادارة بما ورد بنشرة الاصدار يقر مجلس الادارة ويتحمل مسؤوليته الكاملة عن صحة ودقة واكتمال المعلومات الواردة في نشرة الاصدار ومقارنة نشرة الاصدار مع الارقام الفعلية التي تحققت نرى ان الإيرادات قد ضخمت بمبلغ اربعة مليون وثمانية اعشار وخفضت الكلفة بحوالي نصف مليون دينار وادى ذلك الى تخفيض مجمل الربح الى 5 مليون واثنان بال عشرة وتخفيض صافي الربح الى ستة ملايين واربعة اعشار علما ان هذه الفروقات تعتبر اخطاء في التقدير لا تتجاوز الخمسة شهور ، وزادت المصاريف الادارية بمبلغ مليون دينار منها 700 الف دينار للديون المشكوك في تحصيلها والسؤال هنا لماذا لم يرد المخصص بالنشرة علما بان كتاب مدير الاصدار بشهر 7 يقر بانه لا علم لنا باية معلومات اخرى من شاتها التأثير على صحة ودقة واكتمال المعلومات الواردة بالنشرة وكتاب مجلس الادارة يؤكد عدم وجود بيانات او معلومات يؤدي حذفها الى جعل المعلومات مضللة ، اذا كانت الفروقات ستة مليون واربعة اعشار خلال ستة اشهر ، هل يؤكد مجلس الادارة على الارقام الواردة بالنشرة لغاية سنة 2015 ، انا شخصيا لم اشترى اية اسهم الا بعد ان قرأت نشرة الاصدار ولكن مع الاسف نشرة الاصدار في



واد والحقيقة في واد اخر ، والان ما هو رأي مجلس الادارة بما حصل ؟ وهل نعتمد على الارقام الواردة بالنشرة حتى للعام القادم ؟ حتى العشرين قرش التي ستوزع علينا كمساهمين ليست من ارباح السنة الحالية لان ارباح السنة الحالية هي مليون وثلاثة اعشار في حين ان الذي سيوزع مليونين وهذا يعني انه اخذ من ارباح ماضية حوالي 700 الف دينار .

السيد يوسف سعيد:

في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2011 وجهت سؤال للرئيس في ذلك الحين وطلبت منه كم قيمة الصفقة التي اعطيت من اجل المعتمدين فقال مليون دينار اريد ان اسال اذا كان هذا الرقم استقرار ام زاد عن ذلك هذا اولا ، والسؤال الاخر مباشرة الرئيس اردف واوحى انه بسبب هذا القرار الذي اعتبره سياسيا انه سيستقيل وحقيقة استقال في شهر 5 / 2011 ، وانا اقدر له ذلك بالرغم من انه كان يتقاضى حوالي 90 الف دينار في السنة الا انه استقال ، ومنذ ذلك الحين وحتى الان كانت قيمة الشركة في السوق المالي بحوالي 95 مليون والان اصبحت قيمة الشركة حوالي 55 مليون اي حوالي 40 مليون خسارة تكبد منها الضمان 55% وكوني متقاعد واولادي منتسبين باعتبار خسرتنا مرتين المرة الاولى عندما كنت مساهم بمبلغ كبير حسب قدراتي والثاني انه ضاع هذا المبلغ الكبير لان اموال الضمان الاجتماعي ليست اموال الموظفين الذين يتخذون القرارات لان موظف الضمان الاجتماعي لا يدفع من جيبه فلسا واحدا عنما يؤخذ القرار وانما هذا القرار ياخذه فلان وعلان والذي يدفع من جيبه نحن ، واريد ان اطمئن اولا ان القرار السياسي الذي اوحى به الرئيس السابق كيف نستطيع من خلال حضراتكم ان لايتكرر مرة اخرى حتى لا نفع في المحضور مرة اخرى وندفع 55 مليون خسارة في سنة واحدة مبلغ ضخم جدا وان تخسر شركة مثل جريدة الراي 55 مليون دينار من قيمتها السوقية

السيد رجائي عناب / المجموعة الأوروبية للتأمين:

لغاية اليوم لم نستلم بالبريد المسجل الدعوة للاجتماع ولو ما قرأت في الجريدة الاعلان عن الاجتماع واتصلنا مع جريدة الراي ثم بعدها ارسلوا لنا الدعوى، ارجو العمل في المستقبل ان يبعث في وقت مناسب ، ثانيا وفي الوقت القصير الذي استطعت ان اطلع على الميزانية وفي صفحة 24 وصفحة 25 يوجد تغيير في الكلام مثل تطور الاعلانات التجارية يجب يسمى تدهور الايرادات والمبيعات والمطبعة واجمالي الارباح حيث نرى ان كل شيء في نزول وهذا يعني ان مجلس الادارة والادارة نفسها فشلوا فشل ذريع في السيطرة على تطور اعمال الجريدة ، فالضمان يملك 55% ولا احد يستطيع ان يعترض عليه ولكن يجب ان يتحمل المسؤولية في ادارة الشركة كمجلس ادارة وباتسب الطرق لتحقيق زيادة في الايرادات والارباح للشركة وللمساهمين ، واخر سؤال عندما تم طرح الاسهم هل الضمان اشترى جميع الاسهم عندما نحن كمساهمين دفعنا ستة دنانير.

الاجابات على استفسارات المساهمين :

اجابة السيد محمد الكركي مندوب شركة ارنست ويونج:

بالنسبة للايضاح للجهات ذات العلاقة يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الافصاح عن الجهات ذات العلاقة من ناحية الارصدة والمعاملات ومكافآت الادارة التنفيذية ، وحقيقة ان الجهات ذات العلاقة فيها مشكلة فنية اذا لم تكن الشركة لديها بنية تحتية حتى توضح من هي الجهات ذات العلاقة فان المدقق يواجه نفس المشكله بمعنى انه يوجد تحديد للارصدة والمعاملات مع الجهات ذات العلاقة ، وفي ضوء غياب الجهات ذات العلاقة والمشكلة الرئيسية الثانية فيها لماذا فيها معيار للافصاح عنها لانه لا يمكن قياسها بطريقة موضوعية بمعنى ان



THE JORDAN TIMES

الراي

مجلة



الشركة تتعامل مع شركة او انه شخص يتعامل مع شركة وفيه نسب ملكية لا يمكن تحديد القيمة العادلة للمعاملات بين هذه الجهات بطريقة موضوعية لانه يوجد اشخاص غير مرتبطين ببعض ، وعادة جزء من اجراءات التدقيق التي تتم على هذا الامر هو استعراض اسماء النعم المدينة والدائنة بالاضافة الى الحركات ، ولم يسترعي انتباهنا خلال القيام بهذا الاجراء اية اسماء للجهات ذات العلاقة وبالنتيجة اصبح لدينا الجهة الوحيدة صاحبة العلاقة التي تم الافصاح عنها ، ويوجد افصاح في القوائم المالية رقمة 24 وهو ملخص لمنافع الادارة التنفيذية والتي تم الاشارة من خلال الاسئلة الى الاختلاف ما بين التقرير السنوي وما بين القوائم المالية ونتركة للادارة ان تجيب عليه لان تعريفنا للادارة التنفيذية يختلف عن تعريف تقرير مجلس الادارة واعتقد ان الادارة هي الاقرب على الاجابة عليه بهذا الخصوص وحسب المعايير الدولية غير مطلوب الافصاح عن تفاصيل النعم المدينة والدائنة والمصاريف الاخرى ولكن بناء على الادارة اذا ترغب بايضاحات اضافية فمن حقها ، اي انه يوجد افصاحات يجب الافصاح عنها ويوجد افصاحات تفضل الادارة الافصاح عنها اكثر، ونحن ملتزمون بقواعد المهنة والتفاصيل موجودة عند المدير المالي ويوجد عندي كل تفاصيل العمل واستطيع ان ازود المساهمين به واترك المجال للادارة المالية ان تزودكم بكافة الارقام والتفاصيل المتعلقة بالنعم واية امور اخرى تطلبونها .

اجابة السيد ايمن الرواشدة / المدير المالي :

بالنسبة للتساؤلات التي استفسر عنها الاخوة المساهمين نبدأ باستفسار الاستاذ منصور النابلسي الذي يسأل بالنسبة لصفحة 28 مزايا ومكافآت الادارة العليا اختلفت في المجموع عن صفحة 58 عن منافع الادارة التنفيذية هناك اختلافات في الارقام كونها ليست نفسها بالتفصيل مع ان مزايا ومكافآت الادارة العليا تختلف في بند جديد مضاف على منافع الادارة التنفيذية التي فيها المبالغ التي تقاضاها رئيس مجلس الادارة ووردت في صفحة 58 من ضمنهم بناء على ترتيب مع مدقق خارجي لسنوات سابقة والتزام ثابت وتستطيعوا ان ترجعوا لميزانيتنا خلال الست سنوات السابقة وإذا أردتم توضيح للسنة القادمة بان نضع الاسماء والارقام وان نوضحها كاملا حيث طلب مندوب مراقب الشركات تطبيق هذه البيانات على باب مكتب المدير المالي لمن يرغب بالاطلاع عليها، واما فيما يتعلق بالالتزامات البالغة 7 مليون دينار حسب المعايير وبالنسبة للمكانن التي تم شرائها كان ثمنها 14 مليون دينار دفعنا منها 7.5 مليون دينار. وكون المدقق طلب الفواتير الوارد فيها هذا المبلغ حسب المعايير الزمنا ان نرسل للمكانن دون خضوعها للاستهلاك مقابل 14 مليون دينار حيث يوجد 7 مليون حق الشركة الصانعة وهي مطلوبات للمؤسسة وهي تشكل نسبة 50% من المبلغ المتبقي من قيمة الماكنة والمبالغ البالغة 6 مليون او 7 مليون واخذنا عليها فقط 42 الف وهذه المبالغ في شهر 8 و 9 2011/ والتي تم الاكتتاب فيها من قبل المساهمين وتم فورا تحويل نصفها الى المانيا والكتاب الرأى عطلخو بسبب اضراب هيئة الاوراق المالية ما كيد المؤسسة 120 الف دينار فوائد مدينة بسبب اضرابهم وتم اخذ قرض من البنك العربي بقيمة 5 مليون دينار وتم التخفيض على ادنى نسبة 6% وتم توريد نصف المبلغ البالغ 14 مليون الى الشركة الصانعة ، وعندما اريد ان اثبت مبلغ 14 مليون يجب ان يكون المبلغ عندي كمؤسسة وهي عبارة عن اكتتاب لاسهم الراي ولم نكن نملك هذا الرقم للاعتماد على هذا الاكتتاب والبنك العربي عندما يفتح حساب يريد ضمانات كرهن مباني وغيرها وتم الاتفاق على عملية رفع راس المال من خلال البنك العربي بحيث يتم فتح الاعتماد لديهم لضمان حقهم والمؤسسة ليس من مصلحتها ان تشغل باموال المساهمين وعندما دفعنا الربع الرابع من قيمة الماكنة بشهر 2012/2 حيث تم توريد العملة وعملنا وفر

THE JORDAN TIMES

الرأي

مجلة

مركز

مركز الدراسات  
ALRAI CENTER FOR STUDIES

بقيمة 191 ألف دينار وبحضور عطوفة المدير العام بالوكالة ، يوجد ارتفاع في المصاريف لسبب قاتل وهو مبلغ 2.235.000 مليونين ومائتان وخمسة وثلاثون ألف دينار وسوف اعاني منها كل سنة بسبب مائة دينار اضيفت للزملاء وأنا منهم وكلهم معروفين وهي مستمرة مع كل موظف مستمر في السنوات القادمة و أيضا السادس عشر الذي تم تثبيته كمكافأة ثابتة وليس راتب ، ويوجد 64 موظف تم تثبيتهم في شهر 7 بعد الاعتصام والزيادات السنوية لعام 2011 سوف تستمر لسنوات قادمة . وان المخصص لمكافأة نهاية الخدمة يرتفع بسبب زيادات الرواتب للموظفين أما فيما يتعلق بانخفاض الإيرادات فأنا دائرة إدارية وليس انتاجية ولا أستطيع تبريرها أكثر من ذلك واستطيع أن أقول أن بيانات عام 2011 استثنائية وأن عام 2012 سيكون أفضل. أما بالنسبة لأعمار الذمم فهي موجودة في البيانات وتشمل الوكالات والدوائر الحكومية والشركات والأفراد ، وأنا اعمل في المؤسسة وكاتها لي واي فلس يقع على المؤسسة يقولون اين المدير المالي لان المدير المالي على صح ووقف النزيف ، والمؤسسة تعمل بمبلغ 24 مليون دينار سنويا وخلال 10 سنوات سابقة يكون المبلغ 240 مليون ولو تم اخذ 0.001 من الإيرادات السابقة لاصبح لدينا خمسة ملايين دينار ولم تقبل الادارة السابقة ان تبني مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها وهذا يعتبر احتياطي الزامي وتم الاتفاق مع المدقق الخارجي ان ناخذ 200 ألف دينار وبعد الاتفاق مع المجلس اخذنا 500 ألف دينار ليصبح 700 ألف دينار ، وارجو ان ابين انه تم تعييني كمدير مالي في شهر 5 عام 2005 حيث كنت رقابة داخلية وكان رئيسي المباشر هو الاستاذ عمران خير وهو المدير العام حاليا بالوكالة وأنا اعمل بتركيبيبة المدقق الداخلي وتم تعييني مدير مالي بعد حصولي على درجة الماجستير وارتأوا ان يكون تغيير دماء كما يقولون واول ما لفت انتباهي هو الذمم للاتفاقيات وسالت المدير المالي في حينه كيف نحصل نعم هذه الاتفاقيات وقال هذه ليست من عندنا هذه من عند المدير العام الاستاذ ابو فزاد وتم توكيل السيد نعيم حيث يرسل الفاتورة لنا جاهزة ويذهب لتحصيل الشيك وقلت له ان هذا العمل ممقوت من الدائرة المالية وذهبت الى المدير العام السابق وبحضور نائب المدير العام في حينه وقال ان مهمات اتفاقيات الاعلانات انا الذي يهمني التحصيل ان يكون من مهام مدير الاعلانات لان المدير المالي عادة يكون حاسم ودقيق وجلف ويجعل المعلنين يهربون وأنا افضل ان تكون الاتفاقيات مسؤول عنها مدير الاعلانات لانه هو الاقدر على التعامل معهم وهذا الكلام بحضور د. فهد الفاتك وعلى مدى ستة سنوات وامام اعضاء مجلس الادارة وعندما يسأل اعضاء المجلس عن ارتفاع الذمم يقول سوف اناذي لكم نعيم ويوجد ست سنوات لم يسألني اعضاء المجلس لماذا الذمم مرتفعة لانهم يعلمون ان الاتفاقيات عند نعيم .

THE JORDAN TIMES

**الراي** وطمان السيد عمران خير المدير العام بالوكالة السيد منصور النابلسي بان الامور الان تمشي على المسار الصحيح وان الضمان الاجتماعي ومجلس الإدارة شكل اكثر من لجنة مثل لجنة الاعلانات وهي متخصصة للتحقق بامور الاعلانات وكل ما يجري ولجنة اخرى تسمى لجنة بالتوزيع لمعرفة اسباب تاخر الجريدة على المشتركين وعلى نقاط البيع ولجنة ثالثة اسمها لجنة مكافآت والترشيحات لمعرفة كيف كانت التعيينات واعتقد ان الامور ستكون ايجابية .

وتسائل السيد منصور النابلسي عن خطة المؤسسة للمستقبل واعود لنقطة الصفر ان الرئيس ين وزير العمل يعين وفلان يعين ونحن لسنا ملجا حيث اتنا وضعنا مبالغ في المباني الجديدة والمطابع وهي افخم مطابع في المملكة هل هناك خطة هل هناك مدير تسويق محترف

# المؤسسة الصحفية الأردنية

## Jordan Press Foundation

يعمل تسويق لليبيا ودول أخرى فهي بحاجة الى كتب والى مطبوعات بدنا نقاط بدنا احترافي يكفيننا ما حصل في الماضي .

وأجاب المدير العام بالوكالة السيد عمران خير نعم صحيح هناك حساب للعراق ولبنان وسوريا وعندما تباشر المطابع التجارية في الموقع الجديد وهناك مدراء مؤهلين جدا وإذا قرر مجلس الإدارة أن يتم تعيين لجان من الهيئة العامة فهو يقرر ذلك كما أنه يوجد أعضاء مجلس إدارة من الضمان الاجتماعي ومن القطاع الخاص.

وتسائل السيد نزار حدادين عن سبب تأخير الميزانية؟ فأجاب المدير المالي بأن الاجتماع العام الماضي كان مبكرا جدا في 2011/3/17 وكان الغاية منه اجتماع عادي وغير عادي لعمل اكتتاب لرفع رأس مال المؤسسة ونحن في الوضع الطبيعي كل سنة نجتمع في 3/29 او في 4/1 وفي هذه السنة عندما تقرر نقل مدير الإعلان السابق من مكانه كانت فواتير شهر 2011/12 من مسؤوليته يفرزها على برنامجها وعمل نوع من التأخير لا ادري هل هو متعمد ام لا ، وعقب السيد عمران خير المدير العام بالوكالة حيث قال ان الضمان الاجتماعي ومجلس الإدارة وبناء على المسارات غير السليمة قد شكل لجنة تحقق في مواضيع ومسارات كانت خاطئة في دائرة التسويق والاعلان واخذت وقت وجهد طويل وتم التوصل الى نتائج معينة واتصور ان هذه النتائج كانت لصالح المساهمين وان نتائج التحقيق لدى المحكمة والمدعي العام.

وعقب السيد سمير الحيارى رئيس مجلس الادارة ان المجلس شكل لجنتين لجنة من مجلس الادارة ولجنة من إدارة المؤسسة وتقدمت اللجنتين بتوصيات مهمة وتم احالة الملف للمدعي العام وان القضاء سينظر في هذا الامر ولا نستطيع ان نثبت في هذه المسألة . ونحن ندعي كمجلس ادارة ان هنالك مخالفات وتجاوزات والقضاء هو الذي الفصيل . وحول سؤال احد المساهمين عن قضية الاعلانات اجاب السيد سمير الحيارى بقوله انا جئت كرئيس مجلس في شهر 2011/7/26 ونحن الذين كشفنا هذه القضية، ويستطيع المدير العام بالوكاله ان يجيبكم عن بعض الامور حيث اجاب السيد عمران خير المدير العام بالوكالة اننا نمشي بمسارين المدعي العام حسب الاصول والقوانين المرعية في البلاد والمسار الثاني من قبل مجلس الادارة بطلب من الضمان الاجتماعي للاتصال بالشركات الثلاث على امل الوصول الى نتائج .

وحول الاستفسار عن السيد محمد العماد اجاب رئيس المجلس السيد سمير الحيارى انه حتى هذه اللحظة هو عضو مجلس ادارة .

وحول الاستفسار عن القيمة العادلة على الموجودات الثابتة اجاب السيد محمد الكركي انه لا يرى ذلك حسب المعايير الدولية وانما تحسب على الكلف بالنسبة للمعيار 9 .

وحول الاستفسار عن المبالغ التي صرفت على مجمع المطابع بين المدير المالي انها موجودة في بند الموجودات من الميزانية .

وعقب السيد عمران خير المدير العام بالوكالة على موضوع المباني الجديدة والمصاريف التي اُعت حيث بلغت كلفة المباني 10.860.000 عشرة ملايين وثمانماية وستون ألف دينار تم دفع 9.350.000 تسعة ملايين وثلاثماية وخمسون ألف دينار وبقي مليون وخمسمائة ألف دينار والمبالغ مرصوده بمعنى أن المباني مؤمنة حسب الخطط التي وافقتم عليها في الجلسات

## المؤسسة الصحفية الأردنية Jordan Press Foundation

السابقة وتمت المباشرة في البناء في 2009/9/23 وكان حسب الاتفاقية ان ينتهي المشروع في 2011/ 3/23 وكما تعلمون بأن موضوع المتعهدين والاستشاريين يماطلون في التنفيذ ونحن نتابعهم بكل حدة وقد يأخذ المتعهد سنة تمديد والذي يحكم الموضوع هو الاتفاقيات ووزارة الأشغال العامة أما كلفة الماكنة فقد بلغت 13.630.000 ثلاثة عشر مليوناً وستماية وثلاثون ألف دينار دفعنا منها 6.815.000 ستة ملايين وثمانماية وخمسة عشر ألف دينار وعندما أحلنا العطاء كان سعر اليورو في الحضيض وكان الوضع الاقتصادي في أوروبا نازل وتم أخذها بهذا السعر وتم توفير 191 ألف دينار وفي شهر 2012/2 دفعنا 25% من قيمة الماكنة بمبلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار وبقي علينا ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار ونحن نسير وفق الخطط الموضوعية أما عملية التأخير فهي من المتعهد والاستشاري ونحن في حرب معلنة معهم حتى نستلم المبنى.

وتمنى السيد منصور النابلسي على السيد سمير الحيارى رئيس مجلس الإدارة أن يوضح سبب غياب مندوب البنك العربي والسيد محمد العمد عن الجلسة وهل هناك أي شئ بينك وبينهم ؟ فأجاب السيد سمير الحيارى رئيس مجلس الإدارة أن الذي بيني وبينهم كل خير فالسيد أبو اياد اعتذر للمرض أما أخونا علي العايد بسبب وفاة شقيقه وعلاقتنا فيه علاقة حميمة جداً وأنا ب عنه أحد الأخوان الأعزاء وبالنسبة للقضايا المتعلقة بالخطوة المستقبلية للمؤسسة أحب أن أوضح أنني جئت في 2011/7/26 وتغير في عهدي ثلاث رؤساء تحرير وأتمنى على الأخ سمير قطامي أن يبين الأسماء التي ادعى أنها تقبض من الأجهزة الأمنية ولا يجوز أن نطلق الاتهامات جزافاً لأنه يوجد كثيرين يقولون أن البعض يقبض من صدام وهؤلاء كتاب أبو عمار وهؤلاء كتاب بشار الأسد وهؤلاء كتاب معمر القذافي وياريت تحديد الأمر ولا يجوز أن نتهم زملائنا بهذه الصورة السافرة.

وحول الخطوة المستقبلية للمؤسسة قال السيد سمير الحيارى رئيس مجلس الإدارة منذ قدومنا إلى المؤسسة اعتقد أن الأمور تحسنت وأكثر الانجازات كانت فيما يتعلق بموضوع الاعلانات بالإضافة لقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بحالة الملف إلى المحكمة وفيما يتعلق بالرأي الالكتروني حيث تطور هذا الموقع تطوراً ايجابياً أفضل من قبل وهناك جهود من مجلس الإدارة فيما يتعلق بمجلة حاتم ومركز الدراسات والتوزيع والجوردين تايمز والمطبعة أما الرأي لخدمة المساهمين والموظفين ولخدمة مؤسسة الرأي الوطنية والتي لها مكانة طيبة في قلوبكم جميعاً وفي قلوب كل الأردنيين واعطي الكلام لأبو علي إذا فيه هنالك أي كلام عن الأمور المالية والمشاريع المستقبلية حيث بدأ المدير العام بقوله انه يوجد اخبار جيدة متمثلة بغرفة mailing room والتي توزع الجريدة عبر مسارات مختلفة وان ثمنها 4.500.00 اربعة ملايين وخمسمائة ألف دينار تم دفع 777.000 سبعمائة وسبعة وسبعون ألف دينار وبالمباقي 3.730.000 ثلاثة ملايين وسبعمائة وثلاثون ألف دينار وهي مكمله للماكينة التي تم شرائها والمتوقع تركيبها في شهر 7 او 9 القادم والباقي سيغطي بقروض من البنك ويوجد موافقة مسبقة حسب الخطوة المالية التي تم وضعها واي شئ يتم يوجد عندنا لجنتين لجنة العطاءات المركزية مشكلة من اعضاء من مجلس الإدارة ولجنة عطاءات فرعية من قبل المدير العام والمدير المالي ومدير العطاءات وتشتري فقط لغاية 20 ألف دينار وإذا كان المبلغ أكثر من ذلك تذهب الى لجنة العطاءات المركزية وهذا بموجب النظام الذي نعمل فيه

THE JORDAN TIMES

الرأي

مجلة

مركز

# المؤسسة الصحفية الأردنية

## Jordan Press Foundation

مداخلة السيد عماد حرازنة من الضمان الاجتماعي :  
قال ان مجلس الادارة الحالي والسابق اجتهد واشتغل ويوجد ارقام وتوقعات وقال ان الارقام المتعلقة بمبلغ 55 مليون خسارة هذا ليس له علاقة بالضمان او المستثمر بل له علاقة بالسياسة النقدية في البلد وهي التي تحدد العرض والطلب ولا يعني ان الشركة نزلت قيمتها انها سيئة بل العكس ان الراي من الشركات الرائعة ووضعها ممتاز وتعمل بروح الفريق والامور تسير بطريقة صحيحة .

مداخلة السيد محمود القراله:  
سأل السيد محمود القراله عن تملك شركة راما في مجلس الادارة ومتى وصل الكتاب إلى مجلس الادارة ولماذا لم تدعى شركات اخرى حيث انها تملك في 2012/2/12

أجاب السيد نضال الصدر مندوب مراقب الشركات عندما سقطت عضوية مؤسسة الضمان الاجتماعي للمقعد الخامس وحسب المادة 136 تم ارسال كتاب الى الضمان الاجتماعي في 2011/12/17 لتصويب الوضع خلال اسبوعين حيث قامت مؤسسة الضمان بتصويب وضعها من خلال شركة راما

**5. تخصيص الأرباح :**  
عرض رئيس المجلس توزيع الأرباح للمساهمين بنسبة 20% حيث وافقت الهيئة على الاقتراح بنسبة 90.6% ، وعدم موافقة بنسبة 6.3% ، ونسبة 3.1% لم تظهر اصواتهم.

**6. المصادقة على البيانات الحسابية :**  
عرض رئيس الاجتماع على الحضور المصادقة على البيانات المالية للمؤسسة وتقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتقرير مدققي الحسابات حيث وافقت الهيئة على الاقتراح بنسبة 90.6% ، وعدم موافقة بنسبة 6.3% ، ونسبة 3.1% لم تظهر أصواتهم.

**7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة :**  
وافقت الهيئة العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمال المؤسسة عن سنة 2011 في حدود القانون، حيث وافقت الهيئة بنسبة 90.6% ، وعدم موافقة بنسبة 6.3% ، ونسبة 3.1% لم تظهر أصواتهم.

**8. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 وتحديد اتعابهم :**  
عرض رئيس المجلس موضوع انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 وتحديد اتعابهم وترشح شركة ديلويد وبتوش و المهنيون العرب و طلال ابوغزاله حيث وافقت الهيئة العامة على تسمية شركة " ديلويد وبتوش " بنسبة 90.6% ، وعدم موافقة بنسبة 6.3% ، ونسبة 3.1% لم تظهر أصواتهم. كمدققين لحسابات الشركة لسنة 2012 وتفويض مجلس إدارة لتحديد اتعابهم .

# المؤسسة الصحفية الأردنية

## Jordan Press Foundation

### 9. اية امور اخرى :

لم يعرض احد من المساهمين أية أمور أخرى للمناقشة .  
وفي نهاية الاجتماع شكر رئيس المجلس المساهمون على حضورهم ومشاركتهم في أعمال  
الهيئة العامة ودورهم المقدر في تطور وتقدم وازدهار مؤسستنا وتمنى للجميع التوفيق  
والنجاح ، وأعلن انتهاء الاجتماع .

رئيس مجلس الإدارة

سمير الخياري

مندوب مراقب عام الشركات

نضال الصدر

كاتب الجلسة

د. خالد كيماصات



THE JORDAN TIMES

الراي الاعلانية

مجلة  
حان



مركز  
للدراسات  
ALBAM CENTER FOR STUDIES